حقوق الإنسان في النظام الدولي المتغير: بين التوظيف السياسي والتحديات الإنسانية

Human Rights in the Changing International Order: Between Political Investigation and Humanitarian Challenges

الكلمات المفتاحية: التوظيف السياسي، ازدواجية المعايير، المنظمات الدولية، حقوق الإنسان.

Keywords: Political exploitation, Double standards, international organizations, Human rights

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.CO.2025.6.44

م.م. دعاء عبد الحسين رسن

الجامعة المستنصرية - كلية العلوم السياسية

Assist. Lect. Duaa Abdulhussein Rasan
Mustansiriya University- college of political science
duaa.abdulhussein@uomustansiriyah.edu.iq

ملخص البحث

باتت حقوق الإنسان في النظام الدولي المعاصر أداة تستخدمها الدول الكبرى لتحقيق مكاسب سياسية، حيث يتم توظيفها وفقًا للمصالح الاستراتيجية بدلًا من الالتزام بها كقيمة عالمية موحدة. فالولايات المتحدة والدول الغربية غالبًا ما تستخدم حقوق الإنسان كوسيلة للضغط على الدول التي تتعارض مع سياساتها، بينما تتجاهل انتهاكات شركائها وحلفائها. وفي المقابل، تتبنى دول مثل الصين وروسيا خطابًا يركز على "السيادة الوطنية" كذريعة لتجنب الانتقادات، مما يعكس تناقضات واضحة في تطبيق معايير حقوق الإنسان على المستوى الدولي.

ويواجه النظام الدولي تحديات إنسانية كبرى تؤثر بشكل مباشر على حقوق الإنسان. النزاعات المسلحة المستمرة، مثل الحرب في فلسطين وسوريا واليمن، أدت إلى انتهاكات جسيمة لحقوق المدنيين، حيث تُرتكب جرائم حرب وسط عجز المنظمات الدولية عن التدخل الفعّال. كما أن أزمة اللاجئين التي نتجت عن هذه النزاعات تُلقي بظلالها على حقوق الإنسان، حيث تتبنى بعض الدول سياسات تمييزية تجاه المهاجرين والنازحين.

Abstract

In the contemporary international system, human rights have become a tool used by major powers to achieve political gains. They are employed according to strategic interests rather than adherence to them as a unified universal value. The United States and Western countries often use human rights as a means of pressuring states that oppose their policies, while ignoring violations committed by their partners and allies. In contrast, countries such as China and Russia adopt a discourse focused on "national sovereignty" as a pretext to avoid criticism, reflecting clear contradictions in the application of human rights standards at the international level.

The international system currently faces major humanitarian challenges that directly impact human rights. Ongoing armed conflicts, such as the wars in Palestine, Syria, and Yemen, have resulted in gross violations of civilian rights, with war crimes being committed amid the inability of international organizations to intervene effectively. The refugee crisis resulting from these conflicts also casts a shadow over human rights, with some states adopting discriminatory policies towards migrants and displaced persons.

المقدمـــــة

تُعد قضايا حقوق الإنسان من أكثر الملفات التي تخضع للتوظيف السياسي في النظام الدولي المتغير، حيث يتم استخدامها كأداة ضغط لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية. تلجأ بعض الدول الكبرى إلى تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان في دول معينة بينما تتغاضى عن انتهاكات مشابهة أو أكثر جسامة في دول أخرى، مما يعكس ازدواجية في المعايير. كما يتم استغلال هذا الملف لتبرير التدخلات العسكرية، أو فرض عقوبات اقتصادية، أو حتى التأثير على السياسات الداخلية للدول المستهدفة.

في المقابل، تواجه المنظمات الدولية تحديات إنسانية كبيرة تعيق دورها في حماية حقوق الإنسان، خاصة في ظل النزاعات المسلحة والكوارث الإنسانية. كثيرًا ما تجد هذه المنظمات نفسها مقيدة بسبب القيود السياسية والتمويل المشروط، ما يجعل قراراتها عرضة للتأثيرات الخارجية. إضافة إلى ذلك، تعاني هذه المؤسسات من صعوبات في تنفيذ مهامها على الأرض بسبب رفض بعض الحكومات التعاون معها أو اتهامها بالتدخل في الشؤون الداخلية.

وان التوازن بين حماية حقوق الإنسان والابتعاد عن التوظيف السياسي لا يزال تحديًا كبيرًا في العلاقات الدولية، مما يتطلب إصلاحات جوهرية لضمان أن تكون القوانين والمعايير الحقوقية أداة لحماية الإنسان، وليس وسيلة لتحقيق أهداف سياسية ضيقة.

وكذلك نجد ان إحدى الإشكاليات البارزة في هذا السياق هي استغلال المساعدات الإنسانية لتحقيق أهداف سياسية، حيث يتم التحكم في توزيعها بناءً على الولاءات السياسية وليس وفق الحاجة الفعلية. كما أن بعض الدول تستخدم حقوق الإنسان كذريعة للتدخل في سيادة الدول الأخرى، بينما تتجاهل انتهاكات حلفائها، مما يقوض مصداقية النظام الدولي ويؤدي إلى تفاقم الأزمات الإنسانية بدلًا من حلها.

اهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل تأثير التوظيف السياسي لحقوق الإنسان على فعالية النظام الدولي في حماية حقوق الأفراد، والتعرف على التحديات الإنسانية الناتجة عن هذا التوظيف في مناطق النزاع والفقر. كما يسعى إلى تقييم دور المنظمات الدولية في تطبيق معايير حقوق الإنسان بشكل مستقل وموحد بعيدًا عن المصالح السياسية. أخيرًا، يهدف البحث إلى تقديم توصيات لتعزيز آليات حماية حقوق الإنسان على المستوى الدولي.

فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث في أن "التوظيف السياسي لحقوق الإنسان من قبل القوى الكبرى يؤدي إلى تقويض فعالية النظام الدولي في حماية حقوق الأفراد، حيث تُستخدم كأداة لتحقيق مصالح استراتيجية بدلاً من كونها مبدأ عالميًا. هذا يفاقم التحديات الإنسانية في مناطق النزاع، الفقر، وتغيرات المناخ. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى إعادة تقييم آليات المنظمات الدولية لضمان تطبيق حقوق الإنسان بشكل موحد ومستقل بعيدًا عن الاعتبارات السياسية."

منهجية البحث:

تم اتباع منهجية تحليلية وصفية في هذا البحث، حيث سيتم دراسة تأثير التوظيف السياسي لحقوق الإنسان من خلال تحليل سياسات الدول الكبرى تجاه قضايا حقوق الإنسان وتطبيقاتها في الساحة الدولية. سيتم استخدام أسلوب المقارنة بين الحالات المختلفة في مناطق النزاع والظروف الإنسانية، مع التركيز على دور المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة. كما سيتم تحليل البيانات والمواقف السياسية المعتمدة في تقارير حقوق الإنسان الدولية ودراسات الحالة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في التحديات التي يواجهها النظام الدولي لحقوق الإنسان نتيجة لتوظيف القوى الكبرى لحقوق الإنسان كأداة سياسية، مما يؤدي إلى تباين في تطبيق المعايير بين الدول ويضعف مصداقية المنظمات الدولية. هذا التوظيف يفاقم الأزمات الإنسانية في مناطق النزاع والتغيرات المناخية ويؤثر سلبًا على حقوق الأفراد. المشكلة الرئيسية تكمن في غياب آليات فعالة لتطبيق حقوق الإنسان بشكل مستقل بعيدًا عن المصالح السياسية.

المبحث الأول

التوظيف السياسي لقضايا حقوق الإنسان

تُعد قضايا حقوق الإنسان من أهم القضايا التي تحظى باهتمام عالمي، إلا أنها كثيرًا ما تُستغل كأداة سياسية لتحقيق مصالح الدول الكبرى. تُستخدم هذه القضايا للضغط على الحكومات، وفرض العقوبات، أو حتى تبرير التدخلات العسكرية. كما تعاني الساحة الدولية من ازدواجية المعايير في التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان، حيث يتم التركيز على بعض الدول بينما يتم التغاضي عن دول أخرى وفقًا للمصالح السياسية والاقتصادية للقوى العظمى.

المطلب الأول: حقوق الإنسان كأداة للضغط السياسي في العلاقات الدولية:

أصبح مفهوم حقوق الإنسان في السنوات الاخيرة أداة سياسية تُستخدم لتحقيق أهداف ومصالح دولية. تُوظف قضايا حقوق الإنسان في سياقات مختلفة، حيث تعتبر وسيلة للضغط على الأنظمة الحاكمة في الدول التي يُزعم أنها تنتهك حقوق شعوبها. لكن في كثير من الأحيان، هذه القضية لا تُعامل من منظور أخلاقي أو إنساني، بل تُستخدم كأداة لتحقيق مصالح استراتيجية واقتصادية، ويمكن الاشارة اليها فيما يلي :

أولاً: العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية

تُعد العقوبات الاقتصادية إحدى الأدوات الأكثر تأثيرًا في العلاقات الدولية. حيث يتم فرض هذه العقوبات على دول تتهم بانتهاك حقوق الإنسان، بهدف إجبار الحكومة على تغيير سياستها. ولكن، هذه العقوبات غالبًا ما تُؤثر سلبًا على المواطنين العاديين بدلاً من الحكومة نفسها.[1] على سبيل المثال، العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على كوبا في الماضي كانت تهدف إلى تغيير سياسة النظام الكوبي، لكن تأثيرها على الشعب الكوبي كان مدمرًا اقتصاديًا، مما أدى إلى زيادة الفقر في البلاد.[2]

وكذلك، فإن العقوبات قد تشمل أيضًا فرض قيود على السفر، تجميد الأرصدة المالية، أو حتى منع الدول من الحصول على التمويل الدولي. لكن مثل هذه العقوبات تشكل عائقًا أمام تحقيق التنمية في الدول المستهدفة، وتزيد من معاناة الفئات الهشة، مثل الأطفال وكبار السن.[3]

ثانياً: تقييد المساعدات الدولية

من الوسائل الأخرى المستخدمة في الضغط هي ربط المساعدات الاقتصادية أو الإنسانية بشروط تتعلق بحقوق الإنسان. كثير من الدول أو المنظمات الدولية تشترط تنفيذ إصلاحات حقوقية

داخلية قبل تقديم أي دعم مالي. على سبيل المثال، قد تُشترط على بعض الحكومات تحسين أوضاع السجون، أو تطبيق حرية التعبير، أو إجراء إصلاحات سياسية داخلية.[4]

لكن هذا يثير تساؤلات حول مصداقية هذه السياسات، وهل تساهم فعلاً في تحسين حقوق الإنسان أم أن الهدف هو استخدام حقوق الإنسان كأداة لتحقيق أهداف سياسية أخرى. نجد ان المساعدات الإنسانية التي تُستخدم كوسيلة ضغط قد تُساهم في تسريع الإصلاحات، لكنها قد تؤدي أيضًا إلى تدهور العلاقات بين الدول المتلقية والداعمة.[5]

ثالثاً: استخدام حقوق الإنسان كغطاء للتدخلات العسكرية

من اهم الاستخدامات الشائعة لقضايا حقوق الإنسان كأداة سياسية هو التدخل العسكري. فأن دول عديدة قد قامت باستخدام التقارير حول انتهاكات حقوق الإنسان لتبرير التدخلات العسكرية. فالتدخل في يوغوسلافيا في التسعينيات يُعتبر مثالًا على ذلك، حيث برر التحالف الغربي تدخلهم في البلقان بحجة حماية المدنيين من الانتهاكات، مع أن التدخل كان له دوافع استراتيجية أخرى، مثل تأمين الاستقرار في المنطقة وتحقيق مصالح سياسية.[6]

كذلك التدخل العسكري في ليبيا عام 2011، حيث تم تبرير التدخل بتقارير حول قمع الاحتجاجات السلمية من قبل نظام القذافي. ومع ذلك، أدى التدخل إلى نتائج غير متوقعة، مثل زيادة الصراع الداخلي وتدهور الوضع الأمني في البلاد، ما أثار التساؤلات حول مدى مصداقية "حماية حقوق الإنسان" كسبب رئيسي لهذا التدخل.[7]

رابعاً: توظيف الإعلام والمنظمات الحقوقية للتأثير على الرأي العام

أصبحت وسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية أداة قوية في تشكيل الرأي العام حول قضايا حقوق الإنسان. ويمكن أن يكون للإعلام دور كبير في تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان في بعض الدول، في حين يتم تجاهل أو تبرير الانتهاكات في دول أخرى، بناءً على العلاقات السياسية أو الاقتصادية.[8]

على سبيل المثال، في بعض الأحيان يُتم التركيز على قمع المعارضين في دول معينة، بينما يتم التغاضي عن الانتهاكات المماثلة في دول حليفة للقوى الغربية. المنظمات الحقوقية الدولية قد تُتَّهم في بعض الأحيان بعدم الحياد، حيث يعتقد البعض أن بعضها يتبع أجندات سياسية تدعم مصالح معينة.[9]

من خلال ذلك نجد إن توظيف حقوق الإنسان كأداة سياسية يطرح العديد من التساؤلات حول مصداقية النظام الدولي في حماية حقوق الأفراد. رغم أن حقوق الإنسان ينبغي أن تكون معيارًا عالميًا، إلا

أن تسييس هذه القضايا يجعل من الصعب تحقيق العدالة والمساواة. تُعتبر هذه الأدوات بمثابة جسر لتحقيق المصالح السياسية والاقتصادية للدول الكبرى، في حين تُدفع الشعوب إلى دفع ثمن هذه السياسات. وفي المستقبل، يجب على النظام الدولي السعي لتطبيق حقوق الإنسان بطرق أكثر نزاهة وحيادية، مع مراعاة الأبعاد الإنسانية بعيدًا عن المصالح السياسية.

المطلب الثاني : ازدواجية المعايير في تطبيق حقوق الإنسان:

ان ازدواجية المعايير تتباين في عدة جوانب، لعل أبرزها التفاوت في ردود الفعل تجاه انتهاكات حقوق الإنسان. فبينما يتم فرض عقوبات سياسية واقتصادية على بعض الدول بحجة انتهاكها لهذه الحقوق، نجد أن دولًا أخرى ترتكب انتهاكات جسيمة دون أي محاسبة، بل وتحظى بدعم سياسي ودبلوماسي من الدول الكبرى. هذا التناقض لا يعكس فقط المصالح السياسية للدول الكبرى، وإنما يعزز الشعور بعدم العدالة لدى الدول والشعوب المتضررة.

على سبيل المثال، عندما ترتكب بعض الحكومات انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان، مثل القمع السياسي أو التمييز العرقي، تتدخل المنظمات الدولية بسرعة وتطالب بفرض عقوبات، بينما في حالات أخرى يتم التغاضي عن انتهاكات مشابهة أو حتى أكثر خطورة إذا كانت الدول المتورطة تُعد حليفًا استراتيجيًا للقوى الكبرى. هذا التناقض يجعل حقوق الإنسان تبدو وكأنها أداة ضغط سياسي أكثر من كونها قيمة إنسانية عالمية.[10]

وان احد أبرز مظاهر ازدواجية المعايير تتجلى في تعامل المجتمع الدولي مع الأزمات الإنسانية. ففي بعض النزاعات، يتم اتخاذ إجراءات سريعة مثل فرض العقوبات أو التدخل الإنساني، بينما يتم تجاهل أزمات أخرى رغم خطورتها، ما يعكس تأثير المصالح السياسية في تحديد الأولويات الحقوقية.

مثال على ذلك النزاعات الإقليمية، نشهد تدخلات واسعة تحت ذريعة حماية المدنيين، بينما في حالات أخرى تُترك الشعوب تعاني من المجاعة أو القتل الجماعي دون تحرك دولي يُذكر. هذا السلوك لا يضعف فقط مصداقية المؤسسات الحقوقية، بل يؤدي أيضًا إلى فقدان الأمل في إمكانية تحقيق العدالة عبر القنوات الدولية.[11]

ولا يقتصر تأثير ازدواجية المعايير على المؤسسات الدولية فحسب، بل يمتد ليشمل الشعوب التي تفقد الثقة في النظام الحقوقي العالمي. عندما يرى الأفراد أن مبادئ حقوق الإنسان تُستخدم كأداة سياسية وليست كقيمة إنسانية مطلقة، فإن ذلك يؤدي إلى حالة من التشكيك والرفض للقوانين الدولية.

كما أن غياب العدالة في تطبيق هذه المبادئ قد يدفع بعض الدول والجماعات إلى انتهاج سياسات قائمة على المصلحة الذاتية بدلًا من الالتزام بالمبادئ الحقوقية.[12]

من جانب اخر، . نجد ان المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية. تواجه تحديات كبيرة في الحفاظ على مصداقيتها وسط هذه التناقضات. فبدلًا من أن تكون هذه المؤسسات أدوات لتحقيق العدالة والحياد، أصبحت قراراتها تخضع لاعتبارات سياسية، مما يقلل من فعاليتها ويجعلها عرضة للانتقادات.[13]

ويمكن الاشارة الى ابرز الحلول المقترحة لمعالجة ازدواجية المعايير تتجلى فيما يلي :

1–تعزيز الشفافية والمساءلة: يجب أن تكون هناك آليات واضحة لمحاسبة الدول على انتهاكاتها لحقوق الإنسان، بغض النظر عن موقعها السياسي أو تحالفاتها الدولية.[14]

2–إصلاح المنظمات الدولية: ينبغي إعادة النظر في أساليب عمل المؤسسات الحقوقية لضمان عدم تأثر قراراتها بالضغوط السياسية، وتفعيل دورها في مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان بشكل محايد.[15]

3–تمكين دور المجتمع المدني: يمكن أن يلعب الناشطون والمنظمات الحقوقية المستقلة دورًا مهمًا في فضح ازدواجية المعايير، من خلال تسليط الضوء على الانتهاكات التي يتم تجاهلها.[16]

4–تعزيز دور الإعلام المستقل: ان الإعلام الحر يمكن أن يساهم في كشف التناقضات في تطبيق حقوق الإنسان، مما يزيد من الضغط على الحكومات والمؤسسات الدولية لاعتماد سياسات أكثر عدالة وشفافية.[17]

لذلك نجد إن تحقيق العدالة في مجال حقوق الإنسان يتطلب إنهاء ازدواجية المعايير التي تضعف النظام الدولي وتقلل من مصداقية مؤسساته. فبدون تطبيق عادل ومتوازن لهذه الحقوق، ستظل المبادئ الحقوقية عرضة للاستغلال السياسي، مما يؤدي إلى مزيد من النزاعات وفقدان الثقة في النظام العالمي. لذلك، يجب العمل على إصلاح المنظومة الحقوقية وضمان حيادها، حتى تصبح حقوق الإنسان حقًا عالميًا يُطبق على الجميع دون استثناء أو تمييز.

المبحث الثاني

التحديات الإنسانية في ظل التوظيف السياسي لحقوق الإنسان

في ظل التوظيف السياسي لقضايا حقوق الإنسان، تواجه المجتمعات تحديات إنسانية متزايدة نتيجة ازدواجية المعايير في الاستجابة للأزمات. كما أن المنظمات الدولية تجد نفسها مقيدة بالضغوط السياسية، مما يحد من قدرتها على تقديم المساعدات الإنسانية وحماية الحقوق بشكل عادل ومتوازن. ويمكن تقسيم هذا المبحث الى مطلبين:

المطلب الاول: تأثير التوظيف السياسي على الأزمات الإنسانية:

يُعد التوظيف السياسي لحقوق الإنسان من أخطر الظواهر التي تعرقل الجهود الإنسانية، حيث يتم استغلال هذه الحقوق كأداة ضغط سياسي لتحقيق مصالح معينة، بدلًا من التعامل معها كمبدأ إنساني شامل. وقد يؤدي هذا النهج إلى تفاقم الأزمات الإنسانية، إذ يصبح وصول المساعدات وتدخل المجتمع الدولي مرهونًا بالاعتبارات السياسية، مما يترك العديد من المجتمعات المتضررة في مواجهة مصيرها دون دعم كافٍ ويمكن الاشارة الى ابرز صور التوظيف السياسي لحقوق الإنسان تتجلى فيما يلي:

اولا – التناقض الواضح في الاستجابة الدولية للأزمات.

نجد انه في بعض النزاعات، يتم فرض عقوبات سريعة أو حتى تدخلات عسكرية تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان، بينما في أزمات أخرى يتم التزام الصمت أو اتخاذ مواقف متساهلة، رغم أن الانتهاكات قد تكون أشد خطورة.[18] على سبيل المثال، شهد العالم تدخلات عسكرية في بعض الدول تحت غطاء "حماية المدنيين"، بينما تُترك شعوب أخرى تعاني من ويلات الحروب والمجاعات دون أي تحرك دولي جاد، لأن مصالح القوى الكبرى لا تتطلب ذلك، ومثال على ذلك حيث

يُعتبر الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي مثالًا واضحًا على التناقض في تطبيق مبادئ حقوق الإنسان على المستوى الدولي. ففي الوقت الذي تُدين فيه الدول الغربية والمنظمات الدولية انتهاكات حقوق الإنسان في بعض الدول وتفرض عقوبات صارمة عليها، نجد أن هذه الدول تتجاهل أو تتعامل بازدواجية مع الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الفلسطينيون، مثل القصف العشوائي، وكذلك التهجير القسري، وحصار غزة، رغم أنها تنتهك بوضوح القانون الدولي الإنساني[19]

وكذلك نجد في حالات أخرى مثل النزاعات في دول أفريقية أو الشرق الأوسط، يتم فرض عقوبات دولية سريعة على الحكومات المتهمة بانتهاك حقوق الإنسان، بينما في الحالة الفلسطينية، غالبًا

ما يقتصر الرد الدولي على بيانات الإدانة دون اتخاذ إجراءات رادعة حقيقية. هذا التناقض يكشف عن تأثير المصالح السياسية والعلاقات الاستراتيجية على آليات تطبيق حقوق الإنسان، مما يؤدي إلى فقدان الثقة في المنظومة الدولية التي من المفترض أن تكون محايدة وعادلة في تطبيق المعايير الحقوقية.[20]

ثانيا: السيطرة على المساعدات الإنسانية وفقًا للمصالح السياسية

حيث يؤثر التوظيف السياسي أيضًا على عمليات الإغاثة الإنسانية، اذ يتم تحديد توزيع المساعدات بناءً على المواقف السياسية للدول المتضررة، وليس وفقًا لمدى الحاجة الفعلية للسكان. في بعض الحالات، يتم تقديم الدعم الإنساني بسخاء لدول تُعتبر حليفة للقوى الكبرى، بينما يتم تقليص أو منع المساعدات عن دول أخرى كوسيلة للضغط السياسي على حكوماتها. هذا التمييز يؤدي إلى تفاقم معاناة الفئات الأكثر ضعفًا، مثل اللاجئين والنازحين، الذين يجدون أنفسهم عالقين في صراعات لا علاقة لهم بها، ومثال على ذلك حيث تُعد الأزمة اليمنية مثالًا واضحًا على كيفية توظيف المساعدات الإنسانية كأداة ضغط سياسي. منذ اندلا ع الصراع في اليمن، تسببت الحرب في أزمة إنسانية حادة، حيث يعتمد ملايين اليمنيين على المساعدات الغذائية والطبية للبقاء على قيد الحياة. ومع ذلك، تُستخدم هذه المساعدات أحيانًا كورقة ضغط من قبل الأطراف المتصارعة لتحقيق مكاسب سياسية.[21]

حيث شهدت اليمن حالات عديدة تم فيها منع وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة أطراف معينة، أو تم تقييد توزيعها لأغراض سياسية. بعض الدول والمنظمات المانحة تربط تقديم المساعدات بمدى توافق الأطراف المتصارعة مع سياساتها، ما يؤدي إلى تسييس العمل الإنساني. في بعض الأحيان، يتم توجيه المساعدات إلى مناطق معينة أكثر من غيرها بناءً على الولاءات السياسية، مما يفاقم معاناة السكان المحاصرين الذين لا يحصلون على المساعدات بسبب الصراعات السياسية.[22]

هذا المثال يعكس كيف يمكن أن تصبح المساعدات الإنسانية أداة لتحقيق أهداف سياسية، بدلًا من أن تكون وسيلة لإنقاذ الأرواح وحماية حقوق الإنسان.

ثالثا: تأثير التوظيف السياسي على المؤسسات الدولية:

لا يقتصر تأثير هذه الظاهرة على الدول المتضررة فحسب، بل يمتد ليشمل المؤسسات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والإغاثة الإنسانية. عندما تُستخدم هذه المؤسسات لتحقيق أجندات سياسية، فإن ذلك يؤدي إلى تآكل مصداقيتها، ويجعلها تبدو كأدوات بيد الدول الكبرى بدلًا من كونها منظمات محايدة تهدف إلى تحقيق العدالة. وخير مثال على ذلك ان مجلس الأمن الدولي وطريقه تعامله مع

الأزمات العالمية، فالمجلس، الذي يُفترض أن يكون جهة محايدة لحفظ الأمن والسلام الدوليين، غالبًا ما تُعيق قراراته المصالح السياسية للدول دائمة العضوية (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، فرنسا، والمملكة المتحدة)، حيث تستخدم هذه الدول حق النقض (الفيتو) لتعطيل قرارات تتعارض مع مصالحها الاستراتيجية.[23]

على سبيل المثال، في الأزمة السورية، شهد مجلس الأمن عرقلة مستمرة للقرارات التي تهدف إلى فرض عقوبات على الحكومة السورية أو التدخل لحماية المدنيين، حيث استخدمت روسيا والصين الفيتو عدة مرات لحماية النظام السوري، بينما في حالات أخرى، مثل التدخلات العسكرية في دول معينة، لم تتردد بعض القوى الكبرى في دعم قرارات عسكرية أو فرض عقوبات عندما تخدم مصالحها.[24]

ان هذا التناقض في تطبيق المعايير يُضعف مصداقية المؤسسات الدولية ويجعلها تبدو كأدوات تُدار وفقًا لمصالح القوى الكبرى، بدلًا من أن تكون منظمات محايدة تعمل لصالح الأمن والسلام العالميين.

ونتيجة لذلك، تفقد الشعوب ثقتها في النظام الدولي، حيث ترى أن حقوق الإنسان ليست سوى شعارات تُرفع عند الحاجة السياسية، ويتم تجاهلها عندما تتعارض مع المصالح الاستراتيجية. هذا الشعور بالإحباط قد يدفع بعض الفئات إلى تبني مواقف أكثر تطرفًا، أو البحث عن حلول بديلة خارج الإطار الدولي، مما يهدد الأمن والاستقرار على المدى البعيد.[25]

ويجدر الاشاره الى ابرز الحلول المقترحة للحد من التوظيف السياسي لحقوق الإنسان، حيث نجد انه لمعالجة هذه الظاهرة، لا بد من تعزيز استقلالية المنظمات الدولية، وإبعاد قراراتها عن التأثيرات السياسية. كما يجب تطوير آليات رقابية لضمان أن تكون الاستجابات الإنسانية عادلة وغير خاضعة للاعتبارات الجيوسياسية.

إضافة إلى ذلك، ينبغي دعم الشفافية والمساءلة في توزيع المساعدات الإنسانية، بحيث يتم توجيهها وفقًا لمعايير واضحة تعتمد على الحاجة الفعلية وليس المصالح السياسية. وأخيرًا، يجب تعزيز دور الإعلام المستقل والمجتمع المدني في فضح الممارسات غير العادلة، والضغط من أجل سياسات إنسانية أكثر توازنًا وحيادية.[26]

نستنتج مما سبق إن استمرار التوظيف السياسي لحقوق الإنسان يجعل الأزمات الإنسانية أكثر تعقيدًا، ويؤدي إلى تفاقم معاناة الفئات الأكثر ضعفًا في العالم. لذلك، من الضروري العمل على إصلاح النظام الدولي، وضمان تطبيق حقوق الإنسان بشكل عادل ومنصف، بعيدًا عن الحسابات السياسية

الضيقة. فقط من خلال تحقيق ذلك، يمكن استعادة الثقة في المبادئ الحقوقية، وضمان أن تكون المساعدات الإنسانية أداة لإنقاذ الأرواح، وليس وسيلة لتحقيق المصالح السياسية.

المطلب الثاني: آفاق تعزيز مصداقية حقوق الإنسان في النظام الدولي:

كما ذكرنا سابقا ان حقوق الإنسان من القضايا الجوهرية في النظام الدولي، إلا أن مصداقيتها تتأثر بتوظيفها السياسي والتفاوت في تطبيقها بين الدول. ولتعزيز هذه المصداقية، يجب العمل على عدة محاور تضمن نزاهة وحيادية آليات حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك تعزيز استقلالية المؤسسات الدولية، وإصلاح آليات المحاسبة، وتعزيز الشفافية في التعامل مع انتهاكات الحقوق الأساسية التي يمكن التطرق اليها فيما يلي:

أولاً: تعزيز استقلالية المؤسسات الدولية

حيث تعتمد مصداقية حقوق الإنسان على استقلالية المؤسسات الدولية المسؤولة عن حمايتها. وغالبًا ما تتعرض المنظمات مثل الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان لضغوط سياسية من الدول الكبرى، مما يؤثر على قراراتها. لذا، من الضروري إعادة هيكلة هذه المؤسسات لضمان حياديتها، وذلك من خلال تقليل تأثير القوى العظمى على قراراتها وتوفير مصادر تمويل مستقلة تمنع تحكم الدول المانحة في سياساتها.

إن تعزيز الاستقلالية المؤسسية يمكن أن يتحقق عبر اعتماد آليات اختيار مسؤولي هذه المنظمات بطريقة شفافة ونزيهة، وإيجاد ضمانات تمنع تأثير القوى الاقتصادية والسياسية على قراراتها. على سبيل المثال، يمكن تطبيق نموذج محكمة العدل الدولية التي تستند إلى معايير قانونية متوازنة تضمن النزاهة والعدالة في إصدار الأحكام.[27]

ثانياً: إصلاح آليات المحاسبة والمساءلة

ان المؤسسات الحقوقية. تعاني من ضعف في آليات المحاسبة، حيث يتم التعامل بانتقائية مع الانتهاكات. لذلك، يجب تبني إصلاحات تضمن معايير موحدة لمحاسبة جميع الدول بغض النظر عن نفوذها السياسي أو الاقتصادي. و يمكن تحقيق ذلك عبر إنشاء محاكم دولية ذات صلاحيات أقوى، وتعزيز دور المحكمة الجنائية الدولية، وتوفير آليات لحماية الشهود والمتضررين من الانتهاكات.

كذلك من الضروري وضع آليات مراقبة مستقلة مثل لجان تحقيق محايدة تعمل تحت مظلة الأمم المتحدة. مثال على ذلك هو لجنة التحقيق الخاصة بسوريا التي قامت بتوثيق الانتهاكات من جميع الأطراف، مما يعزز أهمية وجود هيئات دولية مستقلة غير خاضعة لأي ضغوط سياسية.[28]

ثالثاً: تعزيز الشفافية في التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان

تعتبر الشفافية عنصرًا أساسيًا في تعزيز مصداقية حقوق الإنسان. ويمكن تحقيق ذلك من خلال نشر تقارير دورية محايدة حول أوضاع حقوق الإنسان في جميع الدول دون استثناء، واعتماد معايير واضحة لتقييم الانتهاكات بعيدًا عن التحيز السياسي. كما يجب على وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني لعب دور أكبر في كشف الحقائق ونقل الصورة الحقيقية للانتهاكات دون تأثير من الحكومات.

حيث يعد تقرير منظمة العفو الدولية مثالًا على أهمية الشفافية، حيث يسلط الضوء على الانتهاكات في مختلف الدول بغض النظر عن انتماءاتها السياسية، مما يعزز الثقة بالمؤسسات الحقوقية. ومن شأن تبني مثل هذه المبادرات تعزيز قدرة المجتمع الدولي على التصدي للانتهاكات بفعالية.[29]

رابعاً: منع التوظيف السياسي لقضايا حقوق الإنسان

في الغالب نجد ان الدول الكبرى تستخدم حقوق الإنسان كأداة ضغط سياسي على خصومها، بينما تتجاهل انتهاكات حلفائها. لذا، يجب وضع آليات تمنع استخدام حقوق الإنسان كورقة مساومة سياسية، مثل فرض رقابة دولية على قرارات العقوبات المتعلقة بحقوق الإنسان، وضمان أن تكون مبنية على معايير قانونية واضحة بدلاً من المصالح السياسية.

وإن تحقيق ذلك يتطلب تبني منهجية قائمة على مبادئ العدالة وعدم التحيز، فضلاً عن تطوير آليات قانونية دولية تلزم جميع الأطراف باحترام حقوق الإنسان بعيدًا عن التأثيرات السياسية. مثال على ذلك هو العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على بعض الدول بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، والتي تُظهر الحاجة إلى معايير قانونية موحدة تضمن النزاهة في فرض العقوبات.[30]

خامساً: تعزيز التعاون الدولي في حماية حقوق الإنسان

إن العمل على تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية من شأنه أن يدعم مصداقية حقوق الإنسان. يمكن تحقيق ذلك من خلال اتفاقيات دولية تلزم الدول بالتعاون في مجال حماية الحقوق الأساسية، وتقديم تقارير دورية عن التزامها بالمعايير الحقوقية، فضلاً عن تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في مراقبة الانتهاكات.[31]

كما يجب تطوير مبادرات مشتركة تهدف إلى تحسين قدرات الدول في تنفيذ التزاماتها الحقوقية، مثل تقديم برامج تدريبية للعاملين في المجال الحقوقي، وتعزيز تبادل الخبرات بين الدول لضمان تطبيق أكثر فاعلية لمعايير حقوق الإنسان. مثال على ذلك، تعاون الاتحاد الإفريقي مع المحكمة الجنائية الدولية في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان في القارة، مما يعزز أهمية التعاون الدولي في هذا المجال.[31]

لذلك ان تعزيز مصداقية حقوق الإنسان في النظام الدولي يتطلب إصلاحات جوهرية تهدف إلى استقلالية المؤسسات الحقوقية، وإصلاح آليات المحاسبة، وتعزيز الشفافية، وتقليل التوظيف السياسي للقضايا الحقوقية. كما أن التعاون الدولي يمكن أن يكون مفتاحًا لضمان تطبيق أكثر عدالة لمبادئ حقوق الإنسان، مما يعزز ثقة المجتمع الدولي في هذه المبادئ ويضمن حماية فعالة للحقوق الأساسية لجميع الشعوب.[32]

الخـــــاتمة

في ختام هذا البحث، يتضح أن قضايا حقوق الإنسان أصبحت جزءًا معقدًا من المشهد السياسي الدولي، حيث تُوظَّف في كثير من الأحيان لخدمة أجندات سياسية بدلاً من أن تكون غاية بحد ذاتها. وقد أظهرت الدراسة كيف أن التناقضات في تطبيق مبادئ حقوق الإنسان والتدخلات السياسية قد أضعفت مصداقية المؤسسات الدولية، مما جعل الحاجة مُلحَّة إلى إصلاحات تضمن حياديتها واستقلاليتها.

كما أن التحديات الإنسانية المتزايدة، من النزاعات المسلحة إلى الأزمات الاقتصادية، تستدعي استجابات أكثر عدالة وشمولية، بحيث لا تُستخدم حقوق الإنسان كأداة ضغط سياسي، بل كقيمة إنسانية عالمية تُحترم وتُنفَّذ بعيدًا عن المصالح الضيقة. لذا، فإن تعزيز الشفافية، وتوحيد معايير المحاسبة، وتطوير آليات دولية أكثر فاعلية، يمثل خطوات جوهرية نحو حماية حقوق الإنسان بشكل حقيقي ومستدام.

وإن مستقبل النظام الدولي في هذا المجال مرهون بقدرة الدول والمؤسسات المعنية على تجاوز ازدواجية المعايير، والعمل وفق نهج قائم على المساواة والعدالة، مما يضمن حماية الحقوق الأساسية للجميع دون استثناء أو تحيّز.

الاستنتاجات:

1. التوظيف السياسي لحقوق الإنسان: أثبتت الدراسة أن حقوق الإنسان تُستخدم كأداة سياسية لتحقيق أهداف الدول الكبرى، مما يؤدي إلى تراجع مصداقية المؤسسات الدولية المعنية بحقوق الإنسان. هذا الاستخدام الانتقائي يقوّض فعالية الآليات الدولية في حماية الحقوق الأساسية.
2. ازدواجية المعايير في تطبيق حقوق الإنسان: كشفت الدراسة عن وجود تباين كبير في كيفية تطبيق مبادئ حقوق الإنسان بين الدول، حيث يتم تطبيق هذه المبادئ بشكل متفاوت تبعًا للمصالح السياسية والاقتصادية، مما يعرقل جهود المجتمع الدولي في تحقيق العدالة والمساواة.

3. ضرورة الإصلاحات الدولية: أظهرت الدراسة أن هناك حاجة ملحة لإصلاح المؤسسات الدولية المعنية بحقوق الإنسان من خلال تعزيز استقلاليتها، تطوير آليات أكثر شفافية لمحاسبة الدول، وتفعيل معايير موحدة لحماية حقوق الإنسان بعيدًا عن التوظيف السياسي والمصالح الضيقة.

التوصيات:

1. تعزيز استقلالية المؤسسات الدولية: يجب العمل على تقوية استقلالية المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مثل الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، من خلال ضمان حياديتها بعيدًا عن الضغوط السياسية والاقتصادية التي قد تؤثر على قراراتها.
2. وضع معايير موحدة لتطبيق حقوق الإنسان: من الضروري تطوير آليات دولية لضمان تطبيق مبادئ حقوق الإنسان بشكل موحد، بغض النظر عن المصالح السياسية، مع فرض عقوبات على الدول التي تنتهك الحقوق الأساسية، وذلك من خلال تعزيز دور المحكمة الجنائية الدولية والمؤسسات الرقابية.
3. تعزيز الشفافية والمساءلة: يجب تحسين مستوى الشفافية في تقارير حقوق الإنسان الدولية، وتفعيل آليات محاسبة فعّالة ضد أي انتهاك لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات غير الحكومية لضمان تحقيق محاسبة شاملة ومؤثرة.

الهـــوامـــش

(1) نجم عبود مهدي السامرائي، مبادئ حقوق الانسان، دار الكتب العلمية، بغداد، 2018،ص89.

(2) هادي مشعان ربيع، دراسات في الديمقراطية وحقوق الانسان، دار الجنان للنشر والتوزيع، بغداد،2016،ص45.

(3) محمود مفتاح، المنظمات الدولية بين احكام المسؤولية ودورها في تعزيز حقوق الانسان، دار الكتاب للنشر،2024،ص123.

(4) اسماعيل عبدالفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات حقوق الانسان، دار الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006،ص306.

(5) عامر علي سمير الدليمي، مقدمات في شرح مبادئ حقوق الانسان وفقا للاتفاقيات والسياسات الدولية، دار المنهل للطباعة والنشر، بغداد، 2016،ص38.

(6) معمر فيصل سليم خولي، الامم المتحدة والتدخل الدولي الانساني، العربية للنشر والتوزيع، ابو ضبي، 2021،ص89.

(7) احمد قاسم حسين، ليبيا تحديات الانتقال الديمقراطي وازمه بناء الدولة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ابو ضبي، 2022،ص305.

(8) ابراهيم حمد عليان، الاعلام الالكتروني وحقوق الانسان، دار العربي للطباعه والنشر، القاهرة،2019،ص215.

(9) محمد حسن العامري، الاعلام و الديمقراطية في الوطن العربي، دار المنهل للطباعة والنشر،بغداد،2010،ص37.
(10) محمد شاهين، تحليل وتقييم محافظ الاوراق المالية، دار حميترا للنشر، ليبيا،2017،ص 297.
(11) عبد الله تركماني ،العرب وثقافة حقوق الانسان في عالم متغير،دار الكتاب للنشر والتوزيع، 2023،ص68.
(12) محمد شاهين، مصدر سابق ذكره،ص286.
(13) شمس الدين الكيلاني، قراءة في تجربة بناء الدولة وحقوق الانسان، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2016،ص305.
(14) لطيفة مصباح حمير، دور المنظمات الدولية في حل مشكلة حقوق الانسان في عصر العولمة، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، دار المنهل للنشر والتوزيع، 2010،ص65.
(15) محمود مفتاح، مصدر سابق ذكره،ص168.
(16) عبدالله ذنون صواف،دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الانسان، دار الفكر الجامعي، 2014، ص112.
(17) ابراهيم حمد عليان، مصدر سابق ذكره، ص176.
(18) عبدالجبار عبد الوهاب سلطان، حقوق الانسان بين النصوص والنسيان، المنهل للطباعة والنشر، بغداد،2105،ص468.
(19) ميسون محمد سالم، إثراء محتوى مناهج التاريخ بمفاهيم حقوق الانسان للمرحلة العليا في فلسطين، رسالة ماجستير ،كلية التربية، الجامعة الاسلامية، فلسطين، 2013،ص65.
(20) جون جيسون، معجم مصطلحات حقوق الانسان، مركز الكتاب الاكاديمي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015،ص38.
(21) اسماعيل عبد الفتاح عبدالكافي ،مصدر سابق ذكره،ص306.
(22) احمد المسلماني، امة في خطر: الدين والسياسة في العالم العربي، دار الشروق للطباعة والنشر، بغداد، 2019،ص146.
(23) سعد محمد شواف، العلاقات السياسية الدولية ودور مجلس الامن في ادارة الازمات الدولية الازمة السورية انموذجا، دار ناشرون للنشر والتوزيع، 2020،ص98.
(24) نصر ربيع واخرون، الازمة السورية الجذور والاثار الاجتماعية والاقتصادية ،المركز السوري للبحوث والسياسات، دمشق، 2013،ص22.
(25) فؤاد بطاينة، الامم المتحدة، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، الاردن،2003،ص297.
(26) خالد محمد غازي، عقول خفية استراتيجيات الاعلام والحرب النفسية، وكالة الصحافة العربية،2024،ص93.
(27) محمود مفتاح، المنظمات الدولية بين احكام المسؤولية ودورها في تعزيز حقوق الانسان وتداعيات انسحاب الدول الاعضاء، دار الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2025،ص244.

(28) جون جيسون،مصدر سبق ذكره، ص184.

(29) خالد محمد غازي، مصدر سابق ذكره،ص112.

(30) شمس الدين الكيلاني، مصدر سابق ذكره،ص208.

(31) يحيى ياسين سعود، حقوق الانسان بين سياده الدولة والحماية الدولية ،دار النهضة العربية، القاهره،2016،ص91.

(32) رشيد الجزراوي، الحماية الدولية والاقليمية لحقوق الانسان، مركز الكتاب الاكاديمي للنشر والتوزيع، القاهرة،2015،ص131.

المصـــــــادر

I. ابراهيم حمد عليان، الاعلام الالكتروني وحقوق الانسان، دار العربي للطباعه والنشر، القاهرة،2019.

II. احمد المسلماني، امة في خطر: الدين والسياسة في العالم العربي، دار الشروق للطباعة والنشر، بغداد، 2019.

III. احمد قاسم حسين، ليبيا تحديات الانتقال الديمقراطي وازمه بناء الدولة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ابو ضبي، 2022.

IV. اسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي، معجم مصطلحات حقوق الانسان، دار الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

V. جون جيسون، معجم مصطلحات حقوق الانسان، مركز الكتاب الاكاديمي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015.

VI. خالد محمد غازي، عقول خفية استراتيجيات الاعلام والحرب النفسية، وكالة الصحافة العربية،2024.

VII. رشيد الجزراوي، الحماية الدولية والاقليمية لحقوق الانسان، مركز الكتاب الاكاديمي للنشر والتوزيع، القاهرة،2015.

VIII. سعد محمد شواف، العلاقات السياسية الدولية ودور مجلس الامن في ادارة الازمات الدولية الازمة السورية انموذجا، دار ناشرون للنشر والتوزيع، 2020.

IX. شمس الدين الكيلاني، قراءة في تجربة بناء الدولة وحقوق الانسان، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2016.

X. عامر علي سمير الدليمي،مقدمات في شرح مبادئ حقوق الانسان وفقا للاتفاقيات والسياسات الدولية، دار المنهل للطباعة والنشر،بغداد، 2016.
XI. عبد الله تركماني ،العرب وثقافة حقوق الانسان في عالم متغير،دار الكتاب للنشر والتوزيع، 2023.
XII. عبدالجبار عبد الوهاب سلطان، حقوق الانسان بين النصوص والنسيان، المنهل للطباعة والنشر، بغداد،2105.
XIII. عبدالله ذنون صواف،دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الانسان، دار الفكر الجامعي، 2014.
XIV. فؤاد بطاينة، الامم المتحدة، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، الاردن،2003.
XV. لطيفة مصباح حمير، دور المنظمات الدولية في حل مشكلة حقوق الانسان في عصر العولمة، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، دار المنهل للنشر والتوزيع، 2010.
XVI. محمد حسن العامري، الاعلام و الديمقراطية في الوطن العربي، دار المنهل للطباعة والنشر،بغداد،2010.
XVII. محمد شاهين، تحليل وتقييم محافظ الاوراق المالية، دار حميترا للنشر، ليبيا،2017.
XVIII. محمود مفتاح، المنظمات الدولية بين احكام المسؤولية ودورها في تعزيز حقوق الانسان، دار الكتاب للنشر،2024.
XIX. محمود مفتاح، المنظمات الدولية بين احكام المسؤولية ودورها في تعزيز حقوق الانسان وتداعيات انسحاب الدول الاعضاء، دار الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2025.
XX. معمر فيصل سليم خولي، الامم المتحدة والتدخل الدولي الانساني، العربية للنشر والتوزيع، ابو ضبي، 2021.
XXI. ميسون محمد سالم، إثراء محتوى مناهج التاريخ بمفاهيم حقوق الانسان للمرحلة العليا في فلسطين، رسالة ماجستير ،كلية التربية، الجامعة الاسلامية، فلسطين، 2013.
XXII. نجم عبود مهدي السامرائي، مبادئ حقوق الانسان، دار الكتب العلمية، بغداد، 2018.
XXIII. نصر ربيع واخرون، الازمة السورية الجذور والاثار الاجتماعية والاقتصادية ،المركز السوري للبحوث والسياسات، دمشق، 2013.

XXIV. هادي مشعان ربيع، دراسات في الديمقراطية وحقوق الانسان، دار الجنان للنشر والتوزيع، بغداد،2016.

XXV. يحيى ياسين سعود، حقوق الانسان بين سياده الدولة والحماية الدولية ،دار النهضة العربية، القاهره،2016.

References

I. *Ibrahim Hamad Alian, Electronic Media and Human Rights, Dar Al Arabi for Printing and Publishing, Cairo, 2019.*

II. *Ahmed Al-Maslamani, A Nation in Danger: Religion and Politics in the Arab World, Dar Al-Shorouk for Printing and Publishing, Baghdad, 2019.*

III. *Ahmed Qasim Hussein, Libya: Challenges of Democratic Transition and the Crisis of State-Building, Arab Center for Research and Policy Studies, Abu Dhabi, 2022.*

IV. *Ismail Abdel Fattah Abdel Kafi, Dictionary of Human Rights Terms, Dar Al-Kitab for Publishing and Distribution, Cairo, 2006.*

V. *John Jason, Dictionary of Human Rights Terms, Academic Book Center for Publishing and Distribution, Cairo, 2015.*

VI. *Khaled Mohammed Ghazi, Hidden Minds: Media Strategies and Psychological Warfare, Arab Press Agency, 2024.*

VII. *Rashid Al-Jazrawi, International and Regional Protection of Human Rights, Academic Book Center for Publishing and Distribution, Cairo, 2015.*

VIII. *Saad Muhammad Shawwaf, International Political Relations and the Role of the Security Council in Managing International Crises: The Syrian Crisis as a Model, Dar Nashirun Publishing and Distribution, 2020.*

IX. *Shams al-Din al-Kilani, A Reading of the Experience of State-Building and Human Rights, Arab Center for Research and Policy Studies, 2016.*

X. *Amer Ali Samir al-Dulaimi, Introductions to Explaining Human Rights Principles in Accordance with International Agreements and Policies, Dar al-Manhal for Printing and Publishing, Baghdad, 2016.*

XI. *Abdullah Turkmani, Arabs and the Culture of Human Rights in a Changing World, Dar al-Kitab for Publishing and Distribution, 2023.*

XII. *Abdul-Jabbar Abdul-Wahhab Sultan, Human Rights Between Texts and Forgetfulness, Al-Manhal for Printing and Publishing, Baghdad, 2015.*

XIII. *Abdullah Thanun Sawwaf, The Role of International Non-Governmental Organizations in Defending Human Rights, Dar al-Fikr al-Jami'i, 2014.*

XIV. *Fouad Bataineh, The United Nations, Arab Institution for Publishing and Distribution, Jordan, 2003.*

XV. *Latifa Misbah Hamir, The Role of International Organizations in Resolving the Problem of Human Rights in the Era of Globalization, Modern Academy for University Books, Dar Al-Manhal for Publishing and Distribution, 2010.*

XVI. *Muhammad Hassan Al-Amiri, Media and Democracy in the Arab World, Dar Al-Manhal for Printing and Publishing, Baghdad, 2010.*

XVII. *Muhammad Shahin, Analysis and Evaluation of Stock Portfolios, Hamitra Publishing House, Libya, 2017.*

XVIII. *Mahmoud Miftah, International Organizations: Between the Provisions of Liability and Their Role in Promoting Human Rights, Dar Al-Kitab for Publishing, 2024.*

XIX. *Mahmoud Miftah, International Organizations: Between the Provisions of Liability and Their Role in Promoting Human Rights and the Consequences of Member States' Withdrawal, Dar Al-Kitab for Publishing and Distribution, Cairo, 2025.*

XX. *Muammar Faisal Salim Khuli, The United Nations and International Humanitarian Intervention, Al-Arabiya for Publishing and Distribution, Abu Dhabi, 2021.*

XXI. *Maysoun Mohammed Salem, Enriching the Content of History Curricula with Human Rights Concepts for the Higher Level in Palestine, Master's Thesis, College of Education, Islamic University, Palestine, 2013.*

XXII. *Najm Abboud Mahdi Al-Samarrai, Principles of Human Rights, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Baghdad, 2018.*

XXIII. *Nasr Rabie et al., The Syrian Crisis: Roots and Social and Economic Impacts, Syrian Center for Policy and Research, Damascus, 2013.*

XXIV. *Hadi Mishaan Rabie, Studies in Democracy and Human Rights, Dar Al-Janan for Publishing and Distribution, Baghdad, 2016.*

XXV. *Yahya Yassin Saud, Human Rights between State Sovereignty and International Protection, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2016.*